



المكتب الإعلامي

كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة آد ملكيرت
المؤتمر الوطني للأطراف المعنية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والحكومية
24 أيار/مايو 2011، بغداد

رئيس مجلس النواب العراقي السيد أسامة النجيفي،
أصحاب المعالي الوزراء والسفراء،
الحضور الكرام،

إنه ليشرفني أن أكون بينكم اليوم للتحدث أمام هذا الجمع الغفير من المواطنين العراقيين على اختلاف مشاربهم: سواء من الحكومة أو البرلمان أو أرباب الأعمال أو العمّال، وكلهم مستعدون لمعالجة التحديات الأساسية الصعبة التي تواجه النمو والإصلاح الحقيقيين في القطاع الاقتصادي- الاجتماعي في العراق.

ومن ضمن الأمور الهامة لترسيخ المكاسب التي حققها العراق، والتي كانت ثمرة عمل مضمّن في مجالي الأمن والتحول الديمقراطي، ثمة اعتبارات اقتصادية-اجتماعية لا يمكن تحديدها والاستجابة لها إلا من خلال حكومة العراق وشعبه، ومنها:

- كيف يمكن للعراق خلق فرص مجددة للعمل لتمكين المقيمين الحاليين من البقاء وإعادة إعمار البلاد، وأيضاً لاجتذاب المواطنين العراقيين المقيمين في الخارج للعودة للبلاد؟

- بمنأى عن قطاعي النفط والطاقة، ما هي القطاعات التي يُمكن للعراق من خلالها أن يكون منافساً قوياً ويميز نفسه عن البلدان التي تستقطب الاستثمارات؟

- كيف يمكن أن يتم الاعتراف بالعمّال كطرف حقيقي في نجاح الشركات والمؤسسات والاقتصاد بشكل عام؟

- كيف يمكن استخدام النمو الاقتصادي في العراق لتحسين نوعية الحياة والمستويات المعيشية للمواطنين كافة وتقليل جوانب عدم المساواة غير المستدامة؟

- ما هي السبل لجعل مشاركة المرأة أكثر اندماجاً في جهود العراق الموجهة نحو النمو الاقتصادي؟

ولكي يتم إيجاد حلول لهذه المسائل وغيرها من التحديات الاقتصادية-الاجتماعية فإنه من المهم أن يتم بذل جهود جادة للوصول إلى إجماع في الرأي حول الإصلاحات اللازمة. فمثل تلك القضايا تتطلب حواراً صريحاً ومفتوحاً حول إصلاحات السياسات الضرورية والمؤسسات التي يتوجب عليها تنفيذ تلك السياسات الجديدة. ولقد جمعنا هذا المؤتمر الاقتصادي الوطني هنا من أجل هذه الغاية بالتحديد. فاسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات حول تجربتي كوزير للشؤون الاجتماعية والعمل في بلدي وكوني عملت عن قرب في العديد من المناسبات مع منظمة العمل الدولية.

إن بناء سوق إقتصادي منصف يعد عملية طويلة الأمد. فليس ثمة إصلاح اقتصادي-اجتماعي منفرد يمكنه وحده تسهيل التحول السريع إلى سوق اقتصادي متكامل يعمل على نحو تام، فهناك حاجة لإدخال عدد من الإصلاحات المتميزة. دعوني أذكر لكم بعض الأمثلة الرئيسية:

- تبسيط القدرة على القيام بأعمال تجارية في العراق

- السماح لسوق العمل بتنظيم نفسه دون تدخل

- إدخال سياسات للحد من الفساد

- زيادة فرص الحصول على التمويل

- اتباع الإجراءات الصحيحة والالتزام بسيادة القانون

- إضفاء طابع الشركات على المؤسسات العامة

كل من هذه الإصلاحات تعد محفزات تعمل مجتمعة لخلق أفضل بيئة ممكنة للتنمية الاقتصادية وتوليد فرص العمل.

إن المنهج الذي يتم من خلاله صياغة تلك الإصلاحات يعادل أهمية الإصلاحات ذاتها، فالشكل الذي تم اختياره لهذا المؤتمر يدعم صناعة السياسات الشاملة من خلال المشاركة الواسعة النطاق. فعندما تشترك العديد من الأطراف المعنية (كالحكومة والبرلمان وأصحاب الأعمال التجارية والعمال) بصورة جماعية في حوار مفتوح ونشط حول توجهات السياسات الاقتصادية-الاجتماعية في البلاد، ستكون النتائج أفضل وستحظى بفرص أكبر للنجاح حالما يتم تحديدها وتطبيقها. وفي الوقت الذي لن يحقق كل طرف أقصى مبتغاه أو حتى جلّه، فإن الانفتاح

الذي تتسم به هذه العملية سيضمن الحصول على تباين أكبر للآراء والرضى عن الحصيلة النهائية بما في ذلك الاستناد إلى التسوية الضرورية والحتمية.

وفي الوقت الذي يعد فيه لزاماً على واضعي السياسات لدى الحكومة إشراك الأطراف المعنية غير الحكومية في عملية وضع السياسات، يتعين على تلك الأطراف (أرباب العمل والعمال) بالمقابل المشاركة في عملية وضع السياسات على نحو يتسم بالجدية والشفافية. ويتعين على الاتحادات العمالية واتحادات أرباب العمل تمثيل مواقف وآراء أعضائها وليس المصالح الشخصية الضيقة. ولن تكون عملية وضع السياسات فعالة إلا عندما يقوم كافة الأطراف بعرض الاحتياجات الحقيقية لمن يمثلوهم.

ولا تعد هذه العملية عملية حيادية من المنظور الدولي. فعلى مر العقود تم تطوير العديد من المعايير التي تم تدوينها من خلال المعاهدات الدولية والاتفاقات المتعلقة بالسياسات. وبالتالي أود أن أخص خمس أهداف والتزامات أساسية من شأنها أن تعود بالنفع على العديد من العراقيين كما أن من شأنها أن تضع العراق في قلب التقدم:

1. خفض بطالة الشباب مع زيادة نمو سوق العمل
2. ترسيخ الحكم الديمقراطي والتغيير الاجتماعي من خلال حرية تأسيس الجمعيات والتفاوض الجماعي
3. تحسين العدالة الاجتماعية، بما في ذلك التقاسم العادل للثروة التي يسهم العمال في خلقها، ووضع أرضية للرعاية الاجتماعية بحيث تكون مستدامة مالياً.
4. تمكين نقابات العمال والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل التعاون ضمن حركة اجتماعية أوسع
5. تعزيز هيكلية ومؤسسات قوية على صعيد الحوار الاجتماعي - بما في ذلك اتحادات أرباب العمل والنقابات العمالية - التي بإمكانها تطبيق الضوابط والموازن بصورة فعالة وبالتالي فرض حكم عادل وتشاركي.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن العراقيين وحدهم هم من يحدد المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للعراق، ويمكن للأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء الدوليين الإضطلاع بدور الداعم في مساعدة الحكومة والمواطنين العراقيين في إحداث التغيير الذي يأملون تحقيقه في مستقبلهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فمن خلال مؤتمرات مماثلة لهذا المؤتمر، حيث تقدم كافة الأطراف المعنية طروحاتها المشروعة، يمكن للعراقيين تحديد الطريق الذي يرغبون اتباعه فيما يتعلق بكل تلك القضايا. وأتمنى لكم بكل الإخلاص مؤتمراً ناجحاً وأنعهد بتوفير دعم الأمم المتحدة للمراحل القادمة.